

العنوان:	دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وحجم الفروق الدفترية - الضريبية من منظور محاسبي
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	محمود، عمرو السيد زكي
المجلد/العدد:	مج19، ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	199 - 151
رقم MD:	753728
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المحاسبة المالية ، الضرائب ، القوائم المالية ، الدفاتر ، الفروق ، شركات المساهمة العامة، سوق الأوراق المالية ، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/753728

**دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص المالية للشركات المقيدة
بالبورصة المصرية وحجم الفروق الدفترية
–الضريبية من منظور محاسبي**

الدكتور

عمرو السيد زكي محمود

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص المالية للشركات المقيدة

بالبورصة المصرية وحجم الفروق الدفترية

–الضريبية من منظور محاسبي

د. عمرو السيد زكي محمود

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

١ – المقدمة

تختلف المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عن القواعد الضريبية التي يحددها القانون الضريبي مما يؤدي لاختلاف الربح الدفترية المحاسبي المعد وفقاً لمعايير المحاسبة المالية عن الربح الضريبي المعد وفقاً للقانون الضريبي. وأدى اختلاف معايير وقواعد القياس والتسجيل بين المحاسبة المالية والمحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية إلى قيام الشركات بإعداد مقياسين للأداء أحدهما بغرض الإفصاح في القوائم المالية وآخر وفقاً للقانون الضريبي من أجل إعداد الإقرار الضريبي (Noga and Schnader, 2013; Comprix et al., 2011) ويعتبر الدخل المحاسبي والدخل الضريبي مقياسين للأداء ويطلق على الاختلاف بينهما الفروق الدفترية –الضريبية

(Jackson, 2015) Book- Tax difference BTD

وخلال العقود السابقة جذب الاختلاف بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي اهتمام العديد من الباحثين، وزاد هذا الاهتمام عقب ظهور عدة حالات تتعلق بالإفلاس مثل حالة شركة انرون وشركة وورلدكم حيث تأثرت سلباً جودة المعلومات المحاسبية وثقة المستثمرين في هذه المعلومات. وترجع هذه الفضائح المالية إلى إدارة الأرباح بشكل مبالغ فيه وإدارة الضرائب مما دعا الباحثين والممارسين لمهنة المحاسبة

إلى الاهتمام بالتحليل الكمي للقوائم المالية والمطالبة بمزيد من الشفافية (Ines and Ali, 2011). ويرى (crabtree and Maher, 2009) أن الفوائض المالية المحاسبية (انرون - وورلدكم - زيروكس....) والتي تم فيها التلاعب بالأرباح المحاسبية الدفترية المفصح عنها جعلت الدائنين والمستثمرين يركزون على جودة مكونات الربح الدفترية. كما أدت هذه الفوائض المالية إلى اهتمام الباحثين بالفجوة بين الأرباح الدفترية والدخل الضريبي حيث تحد القواعد الضريبية من حرية الاختيار للمديرين والتي تسمح بها معايير المحاسبة المالية ومن ثم فالحكم الشخصي للإدارة عند تحديد الربح المحاسبي الدفترية يرتفع مقارنة بحالة تحديد الربح الضريبي. وبالتالي فالمحتوي المعلوماتي للربح الدفترية المحاسبي يختلف عن نظيره الضريبي ومن ثم قد تعكس الفروق الدفترية - الضريبية معلومات إضافية قد تكون ملائمة لمستخدمي القوائم المالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

وبالنظر للوضع في مصر، تقضي المادة ١٧ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بتحديد وعاء لضريبة بتطبيق أحكام القانون الضريبي على صافي الدخل الذي يتحدد على أساس قائمة الدخل المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية. وتطبيق أحكام القانون الضريبي على صافي الدخل الذي تظهره القائمة الدخل توصلا لوعاء الضريبة يؤدي لوجود اختلاف لوجود بين الأسس التي تحكم قياس صافي الدخل المحاسبي وبين تلك التي تحكم قياس صافي الوعاء الخاضع للضريبة مما يؤدي لاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ونشأة الفروق الدفترية - الضريبية (بدوي، ٢٠١٣). ومن ثم فتلك الفروق قد تكون محل اهتمام المحللين الماليين والأطراف ذات الاهتمام بالوحدة الاقتصادية، فالربح المحاسبي المفصح عنه في القوائم المالية قد لا يعبر عن الأداء المالي الحقيقي للوحدة، ومن ثم يثور تساؤلا هاما عن مدى ارتباط الخصائص المالية للشركات المصرية بحجم تلك الفروق نظرا لارتباط تلك الخصائص ارتباطا وثيقا بالربح المحاسبي المفصح عنه بينما يقل ارتباطها بالربح الضريبي الذي تهتم أغلب الوحدات الاقتصادية بتدنيته مما يعني ضمنا تأثير الخصائص المالية للشركات المصرية وبصفة خاصة المقيدة بالبورصة بحجم الفروق الدفترية الضريبية، مما يجذب انتباه المحللين الماليين والأطراف ذات الاهتمام بالوحدة لحجم تلك الفروق.

٢- مشكلة البحث:

يرجع أساس نشأة الفروق الدفترية - الضريبية إلى اختلاف المعايير المحاسبية التي تحكم عملية حساب الربح الدفترية عن قواعد القانون الضريبي التي تحكم عملية حساب الربح الضريبي. واختلاف القواعد بين هذين النظامين (الضريبي - المحاسبي) نظرا لاختلاف أهداف كلا النظامين، فالهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو توفير معلومات يستفيد منها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية لذلك توفر معايير المحاسبة المالية للمديرين قدر كبير من الحرية عند الاختيار بين الطرق البديلة عند تقييم أصول والتزامات الشركة مما يعطي الفرصة للمديرين لاستغلال حرية الاختيار بشكل انتهازي. بينما على العكس فالغرض الأساسي للمحاسبة الضريبية هو تحصيل إيرادات وتوفير موارد مالية للدولة، ولتحقيق ذلك فالقواعد الضريبية تكون أكثر صرامة مقارنة بالمعايير المحاسبية وتوفر قدر محدود من حرية الاختيار أو المرونة للمديرين. ومن ثم فالدخل الضريبي غالبا لا يعكس التقديرات الشخصية للمديرين التي ربما تمثل تحريفا للحقائق في بعض الحالات (Filho et al. 2013).

ومن ثم يري البعض أن الدخل الضريبي يعتبر مقياسا أفضل من الأداء المالي مقارنة بالدخل الدفترية المحاسبي (Sodan, 2012; Cuzdrioreen and Matis, 2012).

وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في صورة مجموعة من الأسئلة كما يلي:

- ما هي أهم مصادر الاختلاف بين الدخل الدفترية والدخل الضريبي والتي تعد سبب في نشأة الفروق الدفترية - الضريبية؟
- ما هي أهم دوافع الإفصاح المالي أو التكاليف غير الضريبية والتي تعتبر أحد مسببات الفروق الدفترية - الضريبية؟
- ما هي أهم التكاليف الضريبية الناتجة من ارتفاع حجم الفروق الدفترية - الضريبية؟
- ما هي أهم المتضمنات والدلالات المحاسبية للفروق الدفترية - الضريبية؟

- هل توجد علاقة بين حجم الفروق الدفترية -الضريبية والخصائص المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- هدف البحث

يستهدف البحث التوصل إلى دليل عملي بشأن العلاقة بين الخصائص المالية للشركات وحجم الفروق الدفترية -الضريبية في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. هذا بالإضافة إلى محاولة تحقيق بعض الأهداف الفرعية الأخرى، حيث يستهدف البحث تحديد الأسباب الأساسية وراء نشأة الفروق الدفترية -الضريبية بخلاف الاختلاف بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية، وكذلك يستهدف البحث تحديد التكاليف الضريبية التي قد تتحملها الشركة نتيجة ارتفاع حجم الفروق الدفترية -الضريبية والتي ترجع إلى محاولة زيادة ربحها المحاسبي وتدنية ربحها الضريبي، وأخيرا يستهدف البحث محاولة استكشاف المتضمنات والدلالات المحاسبية للفروق الدفترية -الضريبية وما قد توفره من معلومات هامة قد تكون مفيدة للأطراف ذات الاهتمام بالوحدة الاقتصادية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتمثل دوافع البحث في عدة جوانب أهمها، ندرة البحوث المحاسبية في مجال المحاسبة الضريبية بصفة عامة، وفي مجال دراسة الاختلافات بين الدخل الدفترية والدخل الضريبي بصفة خاصة. وبالتالي فتضييق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال تعتبر دافعا أساسا للبحث في هذا المجال. واحد الدوافع الأساسية للبحث هي محاولة إيجاد دليل عملي بشأن العلاقة بين الخصائص المالية للشركات وحجم الفروق الدفترية الضريبية في مصر.

من ناحية أخرى تتمثل أهمية البحث الأكاديمية في توجيه اهتمام الباحثين نحو دراسة المحتوى المعلوماتي للفروق الدفترية -الضريبية وعلاقة تلك الفروق بالخصائص المالية للشركات، والدوافع نشأة

الفروق الدفترية - الضريبية والمرتبطة بالإفصاح المالي للشركات، وكذلك التكاليف الضريبية التي قد تتحملها الشركات في حالة زيادة حجم تلك الفروق.

كما ترجع أهمية البحث العملية إلى أنه يوجه اهتمام الإدارة الضريبية إلى الأخذ في الاعتبار حجم تلك الفروق عند اختيار الشركات التي يتم فحصها ضريبيا والتي تدخل في العينة التي تم مراجعتها ضريبيا، وكذلك يوجه اهتمام المستثمرين والمحليين الماليين نحو الاهتمام بحجم تلك الفروق عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٥- منهج البحث وحدوده وخطته:

ينتج البحث منهجا استقرائيا ميدانيا، حيث يتم استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي اهتمت ببحث الدوافع وراء نشأة الفروق الدفترية - الضريبية والمتضمنات المحاسبية لتلك الفروق وذلك بهدف استخلاص العلاقة بين الفروق الدفترية - الضريبية وحجم الشركة ومستوي ربحيتها ودرجة سيولة الشركة ونسبة المديونية. وذلك من أجل اشتقاق فروض البحث ثم يتم اختبار هذه الفروض من خلال تحليل القوائم المالية للشركات لبحث مدى وجود ارتباط بين الفروق الدفترية الضريبية والخصائص المالية لتلك الشركات.

أما بشأن حدود البحث، فيخرج عن نطاق البحث دراسة العلاقة بين الفروق الدفترية - الضريبية واستمرارية الأرباح أو جودتها، كما يخرج عن نطاق البحث دراسة العلاقة بين حجم تلك الفروق وإمكانية الإفلاس المالي للشركات وكذلك العلاقة بين حجم تلك الفروق ومخاطر المراجعة التي تواجه مراقب الحسابات ومدى إمكانية الأخذ في الاعتبار حجم تلك الفروق عند تحديد أتعاب المراجعة. كما يخرج عن نطاق البحث محاولة استكشاف العلاقة بين حجم الفروق الدفترية - الضريبية وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية في سوق الأوراق المالية.

ولتحقيق هدف البحث سوف يستكمل البحث كالتالي:

- المصادر الأساسية التي أدت لاختلاف الدخل الدفترى عن الدخل الضريبي.
- دوافع الإفصاح المالي التي أدت لنشأة الفروق الدفترية الضريبية.
- التكاليف الضريبية الناتجة من ارتفاع حجم الفروق الدفترية -الضريبية.
- المتضمنات والدلالات المحاسبية لتلك الفروق ومدى أهمية المحتوي المعلوماتي لتلك الفروق.
- اشتقاق فروض البحث.
- الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦- المصادر الأساسية للاختلاف بين الدخل الدفترى والدخل الضريبي:

بحثت العديد من الدراسات أسباب اختلاف الدخل الدفترى والدخل الضريبي، حيث يوجد نوعين من الفروق الدفترية -الضريبية هما فروق دائمة وفروق مؤقتة، فالفروق الدائمة تنشأ نتيجة ما يتضمنه القانون الضريبي من إعفاءات وهي فروق مستمرة طالما ظلت القوانين الضريبية الخاصة بها ولن تنعكس في سنوات تالية، أما الفروق المؤقتة فهي تنشأ نتيجة اختلاف توقيت الاعتراف ببعض الإيرادات والمصروفات محاسبيا عنه ضريبيا

(بدوي، ١٩٩٣، Drake,2013;Comprix et al.,2010;lev and Nissim, 2004)

وتري دراسة (Guenther, 2011) أن وجود مصروف ضريبية مؤجل أو منفعة ضريبية مؤجلة لا يعني بالضرورة وجود فروق دفترية -ضريبية، فقد يرجع وجود مصروف ضريبة مؤجلة أو منفعة ضريبية مؤجلة إلى استخدام الخسائر التشغيلية المرحلة وتخفيض الأصول الضريبية المؤجلة مما يؤدي لنشأة مصروف ضريبة مؤجل ومن ثم لا يمثل فرق الدخل الدفترى والضريبي. فبالنسبة للسنة التي حدثت بها الخسارة

فالشركة التي لديها خسارة تشغيلية سوف تسجل كمنفعة ضريبية مؤجلة حتى لو كان الدخل الدفترى معادلا للدخل الضريبي وترحل لسنوات قادمة، وعند استخدامها في سنوات قادمة سيتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة وينشأ مصروف ضريبية مؤجل حتى لو كان الدخل الدفترى قبل الضريبة معادلا للدخل الضريبي قبل ترحيل الخسارة. كما أنه في حالات عديدة يعكس مصروف الضريبة المؤجلة أو المنفعة الضريبية المؤجلة الزيادة أو الانخفاض في محصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة عن السنة. وبالتالي فمصروف الضريبة المؤجلة أو المنفعة الضريبية المؤجلة لا يعكس بالضرورة فقط الفروق الدفترية - الضريبية.

ومن ثم قد تنشأ الفروق بين الدخل الدفترى المحاسبي والدخل الضريبي نتيجة وجود اختلافات بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومواد القانون الضريبي. كما قد تنشأ الفروق الدفترية - الضريبية من الحكم الشخصي للإدارة عندما تتاح للإدارة حرية الاختيار بين تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأحكام القانون الضريبي عند تقدير المصروفات والإيرادات أو عند تقييم الأحداث الضريبية المستقبلية وبالتالي قد تعكس تلك الفروق أحكام الإدارة فيما يتعلق بالنتائج الضريبية المستقبلية للعمليات الحالية (Comprix et al., 2011) ووفقاً لدراسة (Crabtree et Maher, 2009) ينشأ الاختلاف بين الدخل الدفترى والدخل الضريبي من ثلاثة مصادر تتمثل فيما يلي:

(أ) تطبيق قواعد مختلفة، فالمحاسبة المالية والضريبة لكل منها أهداف مختلفة وبالتالي يتم معالجة الأحداث المتماثلة بصورة مختلفة. هذه الاختلافات بين كلا النظامين تؤثر على توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات. فعلى سبيل المثال مصروف الديون المشكوك فيها يتم تقديره والاعتراف به لأغراض المحاسبة المالية، ولكن وفقاً للقواعد الضريبية لا يعتبر هذا المصروف من التكاليف الواجبة الخصم. مما يؤدي لنشأة فروق دفترية - ضريبية.

(ب) التخطيط الضريبي، حيث تحاول الشركات إدارة التزاماتها الضريبية من خلال التخطيط الضريبي، فمن وجهة نظر التخطيط الضريبي تقوم الشركات بتطبيق استراتيجيات تحاول من خلالها تدنية القيمة

الحالية للضرائب المستحقة الدفع. هذه الاستراتيجيات تسمح للشركات بالاعتراف بالدخل المحاسبي الدفترى بينما تخفض دخلها الضريبي.

(ج) إدارة الأرباح، فحرية الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية التي تسمح بها معايير المحاسبة المالية للمديرين مما يسمح لهؤلاء المديرين بالتلاعب في الأرباح وتضليل المستثمرين لتضخم الدخل المحاسبي الدفترى المفصح عنه.

وعلى عكس الحرية النسبية التي تتوافر للمديرين عند أعداد القوائم المالية فالقانون الضريبي يحد من حرية الاختيار المتاحة في ظل معايير المحاسبة المالية. ومن ثم فحرية الاختيار بين الطرق المحاسبية عند حساب الدخل الدفترى قبل الضريبة تؤدي لزيادة حجم الفروق الدفترية - الضريبية.

وبناء على ما سبق يتضح أن الدوافع المالية (إدارة الأرباح) وكذلك دوافع تدنية الضرائب (إدارة الضرائب) تلعب دورا هاما في نشأة الفروق الدفترية - الضريبية وهو ما سيتم عرضه في الأجزاء التالية من البحث.

٧- دوافع الإفصاح المالي كأحد المسببات الأساسية لنشأة الفروق الدفترية-الضريبية:

تتمثل التكاليف المالية كأحد أهم الأسباب التي تدفع الشركات لزيادة ربحها الدفترى المحاسبي المفصح عنه في القوائم المالية، ومن ثم تعد دوافع الإفصاح المالي أحد المسببات الأساسية لزيادة الفجوة بين الدخل الدفترى والدخل الضريبي.

وقد تناولت دراسات عديدة تأثير التكاليف المالية على الدخل المفصح عنه بالقوائم المالية. فقد بحثت دراسة (Mills and Newberry, 2001) أثر التكاليف المالية على الفروق الدفترية - الضريبية، حيث تتمثل تلك التكاليف المالية في شكل الملكية وشروط المديونية وخطط حوافز الإدارة ونمط واتجاه الأرباح الدفترية المفصح عنها. فبالنسبة لشكل تزيد التكاليف المالية بشكل ملحوظ لشركات المساهمة

المقيدة بالبورصة مقارنة بالشركات غير المقيدة بالبورصة بسبب ارتباط بين الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية والقيم السوقية لاسهم تلك الشركات.

وقد وجدت الدراسة أن الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة تقوم بالإفصاح عن دخل دفترى أعلى من دخلها الضريبي مقارنة بالشركات غير المقيدة بالبورصة. أما عندما تكون هذه الشركات في موقف خسارة فأنها تحاول تعظيم خسائرها الدفترية لدعم أرباحها في الفترات المستقبلية. أما بالنسبة لشروط المديونية، فالشركات التي تتعرض لرقابة صارمة من المقرضين وترتفع بها نسبة المديونية من الأكثر احتمالاً أن تستخدم طرق محاسبية تؤدي لزيادة دخلها الدفترى.

كما وجدت الدراسة أن ارتفاع نسبة المديونية والتعسر المالي للشركات يفرض تكاليف مالية على الشركات غير المقيدة بالبورصة مما يؤدي لارتفاع دخلها الدفترى مقارنة بدخلها الضريبي. وبالنسبة لخطط حوافز الإدارة، حيث تسعى الإدارة في حالة ارتباط حوافرها بالربح المحاسبي المفصح عنه إلى زيادة هذا الربح وتقوم بالتأثير على هذا الربح إما بتأجيل أو تقديم عمليات معينة، أو من خلال التأثير الدفترى بتغيير السياسات والطرق المحاسبية، ومن ثم فخطط الحوافز تفرض تكاليف مالية تؤدي لزيادة الدخل الدفترى مقارنة بالدخل الضريبي. كما أوضحت الدراسة أن نمط واتجاه الأرباح الدفترية يعتبر من التكاليف المالية، فمديري الشركات المقيدة بالبورصة يتوافر لديهم الدافع للحفاظ على نمط واتجاه الأرباح وبصفة خاصة إذا كانت متزايدة وإيجابية. وقد وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين الفروق الدفترية -الضريبية واتجاه الأرباح فإذا كانت الأرباح الدفترية متزايدة من سنة لأخرى ففي هذه الحالة يتوقع ارتفاع حجم الفروق الدفترية -الضريبية.

كما أوضحت دراسة (cloyd et al., 1996) أن التطابق بين الدخل الدفترى والدخل الضريبي يفرض تكاليف مالية بصفة خاصة للشركات المقيدة بالبورصة مقارنة بالشركات غير المقيدة. فكلما انخفض الدخل الدفترى ليتوافق مع الدخل الضريبي كلما زاد احتمال انتهاك شروط المديونية وكلما انخفضت مكافآت وحوافز الإدارة، وربما يتم تقييم أداء الشركة من قبل المستثمرين بشكل سيئ مما يؤدي لانخفاض

القيمة السوقية لأسهم الشركة وهذا يبرز التكاليف المالية التي تتحملها الشركة في حالة محاولة تدنية دخلها الدفترى.

أما دراسة (Klassen, 1997) فقد بحثت اختلاف هيكل الملكية وأثره على الإفصاح عن الدخل الدفترى والضريبي، فركزت الدراسة على دوافع الإفصاح عن كلا النوعين من الدخل من خلال شركات تختلف في درجة تركيز الملكية. فقد أكدت الدراسة على أهمية كلا البعدين البعد المالي والبعد الضريبي لأي تصرف بديل محتمل، فأى تصرف مقترح لتخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية قد يؤدي لتكاليف مالية تتحملها الشركة مثل زيادة متوسط تكلفة رأس المال. وقد بحثت الدراسة العلاقة بين تركيز الملكية والمفاضلة بين الإفصاح المالي والإفصاح الضريبي. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (Stein, 1989) الذي أوضح أن المساهمين غير قادرين على ملاحظة تصرفات الإدارة من ثم يستطيع المديرون تعجيل الاعتراف بالإيرادات وتأجيل الاعتراف بالمصروفات في محاولة لزيادة دخل الفترة الحالية. وكلما زادت ضغوط سوق المال كلما أجه المديرون لزيادة الدخل الحالي للشركة على حساب قيمة الشركة—ولكن نموذج stein يتجاهل التكاليف الضريبية والتي تعتبر من أهم التكاليف التي تواجه هذا السلوك فزيادة ربح الشركة يؤدي لزيادة الربح الضريبي مما يحمل الشركة بتكاليف ضريبية.

ولذلك بحثت دراسة (Klassen, 1997) أثر ضغوط سوق المال على اختلاف الإفصاح الدفترى عن الإفصاح الضريبي. حيث تم قياس ضغوط سوق المال باستخدام درجة تركيز الملكية—فكلما زادت درجة تركيز الملكية (مثل الشركات العائلية) تقل ضغوط سوق المال ويقل سلوك الإدارة الهادف لزيادة الربح الدفترى، وبالتالي تقل التكاليف المالية ويزيد احتمال قيام تلك الشركات بأنشطة موفرة للضريبة وعدم تعجيل الاعتراف بالإيرادات. وعلى العكس في حالة تشتت الملكية (كما في الشركات المساهمة) تزيد ضغوط سوق المال ومن ثم تزيد تكاليف الإفصاح المالي ويهتم المديرون بزيادة الأرباح في الفترة القصيرة من خلال تعجيل الاعتراف بالإيرادات وتأجيل الاعتراف بالمصروفات مثل بيع الأصول الثابتة وتصفياتها وتحقيق مكاسب بيع. ويساعد عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين على القيام بمثل هذه الأنشطة.

كما وجدت دراسة (Frank and Rego, 2006; Phillips et al., 2004) أن الشركات تقوم بإدارة أرباحها الدفترية لتحقيق تنبؤات المحللين الماليين وتجنب تحقيق خسائر أو تجنب انخفاض الأرباح. مما يؤدي لزيادة الفجوة بين الدخل الدفترى والضريبي.

كما تري دراسة (Baylock et al., 2010) أن إدارة الأرباح أحد المسببات الأساسية للفروق الدفترية -الضريبية.

وتري دراسة (Sodan, 2012) أن المديرين يميلون لتضخيم مصطنع للأرباح من أجل زيادة مكافأتهم وحوافزهم مما يعني زيادة حجم الفروق الدفترية -الضريبية. وبالمثل تري دراسة (Crabtree et al., 2009) أن اختلاف الدخل الدفترى عن الدخل الضريبي ينشأ من حرية الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية التي تسمح بها معايير المحاسبة المالية، والاستخدام السيئ لحرية الاختيار يسمح للمديرين بالتلاعب في الأرباح وتضليل المستخدمين تحقيقاً لأهداف مالية مثل الحفاظ على نمط واتجاه الأرباح وعدم انتهاك شروط المالية وغيرها من التكاليف المالية.

يتضح مما سبق أن هناك مجموعة من التكاليف المالية المؤثرة على إفصاح الشركة عن دخلها الدفترى مثل شروط المديونية، وتسجيل الشركة بالبورصة، وتشتت هيكل الملكية، وحوافز الإدارة، ونمط واتجاه الأرباح. على الجانب الآخر هناك تكاليف ضريبية ناتجة من ارتفاع حجم الفروق الدفترية -الضريبية تؤثر على الإفصاح عن الدخل الضريبي وهو ما سوف يتم عرضه في القسم التالي.

٨- التكاليف الضريبية الناتجة من ارتفاع حجم الفروق الدفترية -الضريبية:

لا تستطيع أي شركة إدارة أرباحها أو تعظيم ربحها الدفترى المحاسبي بشكل منفصل عن ربحها الضريبي. وبالتالي هناك مجموعة من التكاليف الضريبية قد تتحملها الشركة إذا حاولت الشركة زيادة دخلها الدفترى (إدارة أرباحها) وفي نفس الوقت تدينه دخلها الضريبي (إدارة الضرائب) مما يؤدي لزيادة حجم الفروق الدفترية -الضريبية.

(Mills, 1998; Mills and Sansing, 2000; Zeng, 2002)

لقد بحثت دراسة (Mills, 1998) أثر الفروق الدفترية - الضريبية على التعديلات التي تقوم بها الإدارة الضريبية. واتضح من الدراسة أن ارتفاع حجم الفروق الدفترية - الضريبية في سنتي ١٩٨٦-١٩٨٧ و هما السنتان السابقتان لتطبيق قانون الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٨٨ والذي بناء عليه تم تخفيض معدلات الضريبة هذا يدل على استخدام التخطيط الضريبي بشكل كبير في هذه السنوات لنقل الدخل الضريبي إلى السنوات التي سينخفض بها معدلات الضريبة مما أدى لانخفاض الدخل الضريبي بشكل كبير في هاتين السنتين مقارنة بالدخل الدفترى في هاتين السنتين ومن ثم ارتفاع حجم الفروق الدفترية - الضريبية في سنتي ١٩٨٦، ١٩٨٧، أما في سنة ١٩٨٨ فالفروق الدفترية - الضريبية أصبحت محدودة لارتفاع الدافع لتأجيل الدخل الضريبي. مما يعني أن إدارة الضرائب أو التخطيط الضريبي يعتبر أحد مسببات الفروق الدفترية - الضريبية.

كما ثبت من الدراسة أن التعديلات التي تقوم بها الإدارة الضريبية عند مراجعة الدخل الدفترى ومن ثم الغرامات والجزاءات المفروضة على الممولين تزيد مع زيادة حجم الفروق الدفترية - الضريبية. مما يعني أن الشركة لا تستطيع تعظيم دخلها الدفترى (تحقيق منافع الإفصاح المالي) وتحقيق وفر ضريبي في نفس الوقت بدون تحمل تكلفة ضريبية فكلا الهدفين مترابطين لا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر.

وقد قامت دراسة (Mills and Sansing, 2000) ببحث العلاقة بين الفروق الدفترية - الضريبية واحتمال المراجعة الضريبية للإقرار الضريبي للشركة. حيث قامت الدراسة ببناء نموذج يفصح الممول عن دخله الدفترى ودخله الضريبي وتقوم الإدارة الضريبية بملاحظة كلا الدخلين قبل تحديد ما إذا كانت ستقوم بعملية المراجعة أم لا، وأمام الممول عدة خيارات هي:

- اتفاق الإفصاح المالي مع الإفصاح الضريبي وفي هذه الحالة يتساوى الدخل الدفترى مع الدخل الضريبي.

- عدم توافق مرتفع *High nonconforming*، وفي هذه الحالة سيزيد الدخل الدفترى عن الدخل الضريبي.

- عدم توافق منخفض *low nonconforming*، وفي هذه الحالة سيقبل الدخل الضريبي عن الدخل الدفترى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن احتمال مراجعة الإقرارات الضريبية للشركة يزيد مع زيادة حجم الفروق الدفترية-الضريبية. مما يؤكد على أن الفروق الدفترية-الضريبية تعد بمثابة علم أحمر للإدارة الضريبية لتقوم بمراجعة دفاتر وحسابات الشركة.

كما قامت دراسة (Zeng, 2002) بالأخذ في الاعتبار قرار الإفصاح المالي والضريبي، فالممول يأخذ في اعتباره كلا من الجوانب المالية والضريبية عند الإفصاح عن دخله الدفترى والضريبي. واتضح من الدراسة زيادة احتمال قيام الإدارة الضريبية بمراجعة الإقرارات الضريبية للممولين الذين ترتفع لديهم حجم الفروق الدفترية-الضريبية مقارنة بالممولين الذين تقل لديهم حجم هذه الفروق.

كما أوضحت الدراسة أنه حتى في حالة انخفاض كلا الدخلين الدفترى والضريبي، ومن ثم عدم وجود فروق دفترية-ضريبية إلا أنه يزيد احتمال قيام الإدارة الضريبية بمراجعة الإقرارات الضريبية لهؤلاء الممولين الذين تنخفض لديهم التكاليف المالية مثل الشركات العائلية (تقل لديهم دوافع الإفصاح المالي) مقارنة بالممولين الذين ترتفع لديهم التكاليف المالية. فالشركات التي تقل بها دوافع الإفصاح المالي تقل بها التكاليف المالية ومن ثم لا تواجه أي ضغوط من أجل زيادة دخلها الدفترى. وبالتالي يزيد لديها الدافع لتخفيض كلا من الدخل الدفترى والدخل الضريبي لتخفيض التكاليف الضريبية. ومن ثم يجب على الإدارة الضريبية مراجعة إقرارات الضريبية لتلك الشركات بالرغم من عدم وجود فروق دفترية-ضريبية وبالتالي يجب على الإدارة الضريبية تصنيف الممولين بناء على تكاليفهم المالية وتطبيق استراتيجيات مراجعة تختلف باختلاف تكاليف الإفصاح المالي لكل ممول.

وبناء على ما سبق يتضح أن العامل الضريبي يلعب دورا هاما في تحديد حجم الفروق الدفترية - الضريبية. فمن ناحية تؤدي استراتيجيات التخطيط الضريبي التي قد تستخدمها الشركة إلى تديئة الدخل الضريبي الخاضع للضريبة مما يسهم في زيادة الفجوة بين الدخل الدفترية المحاسبي والدخل الضريبي ومن ثم زيادة حجم الفروق الدفترية - الضريبية. من ناحية أخرى فهناك تكاليف ضريبية تؤثر على قرار الممول بالإفصاح عن دخله الضريبي منها المدفوعات الضريبية واحتمال مراجعة الإقرار الضريبي وتكاليف فحص الدخل الضريبي والجزاء والغرامات التي قد يتعرض لها الممول. هذه التكاليف تؤثر على قرار الممول بالإفصاح عن دخله الضريبي وتجعل الممول يفاضل بين التكاليف الضريبية والتكاليف المالية عند الإفصاح عن دخله الضريبي ودخله الدفترية، ومن ثم قد تحد تلك التكاليف الضريبية من حجم الفجوة بين الدخل الدفترية المحاسبي والدخل الضريبي ومن ثم انخفاض حجم الفروق الدفترية - الضريبية.

٩- المتضمنات والدلالات المحاسبية للفروق الدفترية - الضريبية:

أتضح مما سبق أن الفروق الدفترية - الضريبية قد تنشأ نتيجة دوافع مالية وضغوط سوق رأس المال مما يدفع الشركات لزيادة ربحها الدفترية، أو نتيجة دوافع ضريبية تؤدي لقيام الشركات بتدنية ربحها الضريبي من خلال أنشطة التخطيط الضريبي مما يؤدي لنشأة الفروق الدفترية - الضريبية ولكن تدنية الربح الضريبي مقارنة بالربح الدفترية يؤدي لنشأة تكاليف ضريبية قد تتحملها الشركات مما يعني أن هناك العديد من الدلالات والمتضمنات المحاسبية يمكن استنتاجها من خلال تحليل الفروق الدفترية - الضريبية

وقد قامت العديد من الدراسات ببحث الدلالات والمتضمنات المحاسبية للفروق الدفترية - الضريبية فقد ربطت بعض الدراسات بين الفروق الدفترية - الضريبية ونمو الأرباح والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة. فقد أوضحت دراسات (Lev and Nissim, 2004; Weber, 2008) أن نسبة الدخل الدفترية إلى الدخل الضريبي تعتبر مفيدة في التنبؤ بنمو الأرباح وتفسير أسعار الأوراق المالية لشركات. بينما وجدت دراسة (Jackson, 2009) أن نمو الدخل قبل الضريبة يرتبط سلبا مع الفروق الدفترية - الضريبية المؤقتة. وهو ما أكدته دراسة (Jackson, 2015) حيث أوضحت أهمية دراسة الفروق الدفترية - الضريبية

وقدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي من خلال فهم العلاقة بين الفروق الدفترية -الضريية والتغير في الأرباح المستقبلية كدليل على أهمية الدخل الضريبي. كما وجدت دراسة (blaylock et al., 2010) أن الفروق الدفترية -الضريية تستخدم كمقياس لنمو الأرباح. كما توصلت دراسة (Filho et al, 2013) إلى وجود علاقة سلبية بين الفروق الدفترية -الضريية المؤقتة والتغير في الربح الدفترى قبل الضريبي.

كما ربطت دراسات أخرى الفروق الدفترية -الضريية باستمرارية الأرباح، فقد وجدت دراسة (Hanlon, 2005) أن الأرباح الدفترية قبل الضريية للشركات التي لديها فروق دفترية -ضريية ضخمة سواء موجبة أو سالبة تقل استمراريته مقارنة بأرباح الشركات التي تقل بها حجم تلك الفروق. كما وجدت دراسة (blaylock et al., 2010) أن الدخل الضريبي أقل استمرارية مقارنة بالدخل الدفترى.

ومن ناحية أخرى، اعتبرت بعض الدراسات أن الفروق الدفترية -الضريية تعتبر مؤشرا لإدارة الأرباح فقد أوضحت دراسة (Philips et al., 2003) أن الفروق الدفترية -الضريية تعتبر مفيدة في اكتشاف أنواع معينة من إدارة الأرباح.

وتري دراسة (Drake, 2013) أن إدارة الأرباح هي سلوك انتهازي يتدخل في عملية الإعداد والإفصاح عن المعلومات المالية مما يؤثر على إدراك الوضع المالي والاقتصادي الحقيقي للشركات، ومن ثم يؤثر على سلوك المستثمرين الحاليين والمحتملين. وبمحت الدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح والضرائب ووجدت مؤشرات على أن الشركات تقوم بإدارة الأرباح لأغراض تدنية التزامها الضريبي.

كما أوضحت (Philips et al., 2003) أن مصروف الضريبة المؤجلة يمكن أن يستخدم كمقياس لحرية اختيار الطرق المحاسبية التي يتمتع بها المديرون لأن القانون الضريبي يحد من حرية الاختيار للطرق المحاسبية مقارنة بحرية الاختيار التي تسمح بها المبادئ المحاسبية. وقد وجدت الدراسة دليلا على وجود علاقة إيجابية بين مصروف الضريبة المؤجلة (باعتباره مقياسا للفروق الدفترية -الضريية المؤجلة) والشركات التي تتجنب الخسارة أو انخفاض الأرباح، واستنتجت الدراسة أن مصروف الضريبة المؤجلة يعتبر مؤشرا مفيدا لإدارة الأرباح.

وتري دراسة (Filho et al, 2013) أن الفروق الدفترية -الضريبية يمكن أن تكون ناتجة من السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح والتي ينتج عنها الربح الدفترى بدون زيادة الربح الضريبي ومن ثم تعتبر مؤشرا على إدارة الأرباح.

كما وجدت دراسة (Kasipillai and Mahenthiran, 2013) أن الشركات في ماليزيا تلجأ لإدارة الأرباح من أجل تجنب انخفاض الأرباح من خلال التلاعب في الربح الدفترى قبل الضريبية المرتبط بالمصروفات والإيرادات المستحقة وباستخدام صافي الالتزامات الضريبية المؤجلة بتعديل مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة. مما يعني أن الفروق الدفترية -الضريبية قد تعد مؤشرا على إدارة الأرباح.

وبحثت دراسة (Linda et al., 2012) مدى وجود علاقة بين ثبات الفروق الدفترية -الضريبية واستمرارية الدخل الدفترى الضريبي والمحتوي المعلوماتي لكا منها. ويشير ثبات واتساق الفروق الدفترية -الضريبية إلى ثبات العلاقة بين الدخل الدفترى والدخل الضريبي. وينشأ هذا النوع من الثبات نتيجة استخدام طرق محاسبية وكذلك ضريبية قد تكون مختلفة عن بعضها البعض في حالات معينة، ولكن الثبات في استخدام كا منها على مدار فترة زمنية يؤدي لثبات تلك الفروق الدفترية -الضريبية. وقد وجدت الدراسة ارتباط الفروق الدفترية -الضريبية باستمرارية الدخل الدفترى والدخل الضريبي. كما يزداد المحتوى المعلوماتي لكا من الدخل الدفترى والضريبي في الشركات التي تتسم بثبات الفروق الدفترية -الضريبية مقارنة بالشركة التي يقل بها ثبات الفروق الدفترية -الضريبية. ويرجع تأثير ثبات مستوي الفروق الدفترية -الضريبية على المحتوى المعلوماتي للدخل الدفترى والضريبي لتأثير كل من إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي.

وعلى الجانب الآخر لم تجد دراسة (Guenther, 2011) ارتباط معنوي بين زيادة حجم الفروق

الدفترية -الضريبية واستمرارية الأرباح.

ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة (Hanlon and Krishnan, 2006) إن كبر حجم الفروق الدفترية -الضريبية ربما يكون دليلاً على تعقد أعمال الشركات كما في حالة الشركات المتعددة الجنسيات.

كما ربطت دراسات أخرى الفروق الدفترية -الضريبية بالإفصاح الضريبي، فقد وجدت دراسة (Desai, 2003) أن نمو الفروق خلال التسعينات في الولايات المتحدة جاء نتيجة زيادة أنشطة الشركات المحققة لوفر ضريبي، وهو ما أكدته دراسة (Wilson, 2009) أن التخطيط الضريبي ودخول الشركة في أنشطة موفرة للضريبة يؤدي لتدنية الدخل الضريبي ونشأة فروق دفترية -ضريبية.

ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة (Jones and Noga, 2006) ارتباط الفروق الدفترية -الضريبية بانخفاض درجة Z في مؤشر التمان ومن ثم زيادة احتمال الإفلاس المالي.

كما ربطت العديد من الدراسات بين المحتوى المعلوماتي للفروق الدفترية -الضريبية وجودة الأرباح (Tang and Firth, 2008; Joos et al., 2000, Hanlon, 2005, Revsine et al.,) (2005)

لقد أكدت دراسة (Revsine et al., 2005) أن الزيادة في التزام الضريبة المؤجلة والذي ينشأ من زيادة الدخل الدفترية عن الدخل الضريبي يمكن أن يكون مؤشراً على تدهور جودة الأرباح. بينما أوضحت دراسة (Tang and Firth, 2011) أن الفروق الدفترية -الضريبية قد تنشأ من السلوك الانتهازي للإدارة مثل إدارة الأرباح وإدارة الضرائب. وحرية الاختيار المتاحة للمديرين سواء عند إعداد التقارير المالية المحاسبية. وعند إعداد الإقرار الضريبي تؤدي لحدوث اختلاف بين الأرباح المفصح عنها بكل تقرير مما يؤثر على توقعات المستثمرين بخصوص الأرباح المستقبلية.

ووفقا لدراسة (Tang and Firth, 2008) تم تقسيم تلك الفروق إلى فروق تقديرية discretionary ترجع لسلوك الإدارة الانتهازي، وفروق غير تقديرية non-discretionary بسبب اختلاف القواعد والمعايير المحاسبية عن قواعد القانون الضريبي.

ووجدت دراسة (Tang and Firth, 2008) أن تقسيم الفروق الدفترية -الضريبية إلى تقديرية discretionary وغير تقديرية non-discretionary يوفر معلومات إضافية للسوق. حيث وجدت الدراسة علاقة سلبية بين الفروق الدفترية -الضريبية التقديرية والأرباح المستقبلية مما يعني أنه كلما زاد حجم تلك الفروق كلما انخفضت جودة الأرباح. كما أوضحت الدراسة العلاقة السلبية بين الفروق الدفترية -الضريبية غير التقديرية والأرباح المستقبلية مما يعني أن الاختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الضريبي يؤدي لزيادة المكونات المؤقتة للأرباح والتدفقات النقدية الحالية مما يؤدي لعدم استمرارية الأرباح.

وخلصت الدراسة إلى أن القيمة التنبؤية للفروق غير التقديرية أعلى من القيمة التنبؤية لربحية السهم بينما تقل القيمة التنبؤية للفروق التقديرية من القيمة التنبؤية لربحية السهم. مما يدل على ارتفاع قيمة المحتوى المعلوماتي للفروق غير التقديرية.

واتفقت دراسة (Huang and Wang, 2013) مع الدراسات السابقة حيث وجدت ارتباط بين الفروق الدفترية -الضريبية المؤقتة وانخفاض جودة الأرباح، بينما لم تجد ارتباط معنوي بين الفروق -الضريبية الدائمة وجودة الأرباح.

واتفقت دراسة (Ines and Ali, 2011) مع نتائج الدراسات السابقة حيث توصلت إلى أن الفروق الدفترية -الضريبية تعتبر ذات قيمة معلوماتية فيما يتعلق بأرباح الشركة المستقبلية مما يدل على أن الفروق الدفترية -الضريبية توضح انخفاض جودة الأرباح. واتضح من الدراسة أن تلك الفروق ذات قوة تنبؤية بالأرباح المستقبلية مرتفعة مقارنة بالربح الدفترية الفعلي، مما يجعل المستثمرون يهتمون بالمعلومات الخاصة بتلك الفروق بدلا من الأرباح الحالية عند تقييم أداء الشركة المستقبلي.

كما أوضحت دراسات أخرى (Revsine et al., 2005; Pratt, 2005) أن نسبة الدخل قبل الضريبة إلى الدخل الضريبي تعتبر مؤشرا مفيدا لتقدير درجة التحفظ في خيارات الشركة المحاسبية.

وربطت عدة دراسات (Heltzer and Shelton, 2011; , Heninger, 2001) بين الفروق الدفترية -الضريبية الضخمة وزيادة خطر المراجعة. فقد وجدت دراسة (Heltzer and Shelton, 2011) تأثير الفروق الدفترية الضخمة الموجبة الضخمة على خطر المراجعة بشكل أكبر نسبيا مقارنة بالفروق الدفترية -الضريبية السالبة الكبيرة. وأحد أهم الأسباب لاستخدام المراجعين للفروق الدفترية -الضريبية لتقدير خطر المراجعة هو إدارة الأرباح المعكوسة في الفروق الدفترية -الضريبية. وقد ربطت عدة دراسات بين انخفاض جودة الأرباح أو مخاطر إدارة الأرباح وزيادة خطر المراجعة، حيث تؤدي إدارة الأرباح لزيادة مخاطر التضليل بالقوائم المالية مما يؤدي لزيادة الخطر المتلازم والخطر الكلي كما تؤدي لزيادة مخاطر الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجع.

(Bell et al., 2001; Seetharaman et al., 2002, Heninger, 2001, Manry et al., 2007)

كما وجدت دراسة (Hanlon et al., 2012) ارتباط الفروق الدفترية -الضريبية مع ارتفاع أتعاب المراجعة وفسرت هذه العلاقة بأن تلك الفروق الضخمة تتضمن معلومات توضح خطر إدارة الأرباح مما يؤدي لزيادة جهد المراجع وزيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة. ووجدت الدراسة أن أتعاب المراجعة تكون أعلي في حالة الفروق الدفترية -الضريبية الضخمة الموجبة مقارنة بحالة الفروق الضخمة السالبة لأن الفروق الموجبة ناتجة عن ارتفاع الدخل الدفترية مقارنة بالدخل الضريبي وينتج ذلك أما عن إدارة أرباح محتملة أو تجنب ضريبي محتمل.

ووجدت الدراسة أن العلاقة بين الفروق الدفترية - الضريبية وأتعاب المراجعة تكون محدودة في حالة الشركات التي تستخدم استراتيجيات التخطيط الضريبي من أجل التجنب الضريبي باعتباره تصرفا مشروعاً من الناحية القانونية، وعلى العكس فالعلاقة بين الفروق وأتعاب المراجعة كانت موجبة قوية للشركات التي ترتفع بها أرصدة المستحقات أي تمارس أنشطة إدارة أرباح.

يتضح مما سبق أن هناك دلالات ومؤشرات محاسبية للفروق الدفترية - الضريبية سواء كانت مرتبطة بإدارة الأرباح أو جودتها أو استمراريتها أو التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة أو التنبؤ بإفلاسها المالي. مما يدل على أن هناك علاقة بين الخصائص المالية للشركات والفروق الدفترية - الضريبية. وهو ما سيتم اختباره عملياً في القسم التالي من البحث.

١٠ - اشتقاق فروض الدراسة:

اتضح مما سبق أن الفروق الدفترية - الضريبية هي نتاج العامل المؤسسي *institutional factor* الذي يعكس الفرق بين الدخل الدفترية والدخل الضريبي نتيجة عدم اتفاق النظام المحاسبي مع النظام الضريبي عند حساب الدخل الدفترية والضريبي. كما أن تلك الفروق تعكس تأثير العوامل غير المؤسسية *non institutional Factors* مثل إدارة الأرباح والتجنب الضريبي (Long et al., 2013). ومن ثم سوف نحاول تحديد العوامل المؤثرة على زيادة حجم تلك الفروق الدفترية - الضريبية والمرتبطة بالخصائص المالية للشركة، ومحاولة تحليل العلاقة بين الخصائص المالية للشركات وحجم الفروق الدفترية الضريبية.

وقد خلص الباحث من استقرار الدراسات السابقة إلى وجود دلالات ومتضمنات محاسبية للفروق الدفترية الضريبية، فالعديد من الدراسات ربطت بين الفروق الدفترية - الضريبية وجودة الأرباح، وكذلك ربطت بين تلك الفروق والسلوك الانتهازي للإدارة المتمثل في إدارة الأرباح أو إدارة الضرائب، والبعض ربط بين الفروق والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة ومدى استمرارية أرباحها. والبعض توصل لعلاقة تلك الفروق بانخفاض درجة Z في مؤشر التمان و ثم زيادة احتمال إفلاس الشركة أو أخيراً استخدمها البعض كمحدد لأتعاب عملية المراجعة.

ويتضح مما سبق أن هناك محددات وعوامل بخلاف الاختلاف بين القانون الضريبي والنظام المحاسبي قد تؤثر على حجم تلك الفروق تلك العوامل ترتبط بدوافع الإفصاح المالي وضغوط سوق المال التي تواجه كل شركة مثل جودة الأرباح، حجم الشركة ودرجة السيولة، وربحية الشركة ونسبة المديونية فكل العوامل السابقة بمثابة تكاليف مالية يفرضها سوق المال على الشركة مما يجعل ربحها الدفترية يتأثر بتلك الضغوط ويزيد من حجم الفروق الدفترية الضريبية. بناء على ما سبق تتحدد فروض الدراسة على النحو التالي:

١/١٠ الفرض الأول:

يرتبط هذا الفرض بحجم الشركة، فمن المفترض استخدام الشركات الأصغر حجماً لسياسات محاسبية تؤدي لزيادة دخلها الدفترية بشكل كبير عن دخلها الضريبي. ويعتمد هذا الفرض على فرض التكلفة السياسية الذي يتنبأ بأن الشركات الصغيرة من الأكثر احتمالاً أن تستخدم سياسات محاسبية مغال فيها من أجل زيادة ربحها الدفترية مقارنة بالشركات الكبيرة (Watts and Zimmerman, 1990)، ومن ثم فمن المتوقع زيادة حجم الفجوة بين الدخل الدفترية والدخل الضريبي كلما صغر حجم الشركة أي أن الاتجاه المتوقع للعلاقة هو اتجاه سلبي.

مما تقدم يمكن اشتقاق الفرض الأول في صورته البديلة على النحو التالي: "توجد علاقة سلبية بين

حجم الشركة وحجم الفروق الدفترية - الضريبية"

٢/١٠ الفرض الثاني:

يختص هذا الفرض بدرجة السيولة التي تتمتع بها الشركة، فوفقا للدوافع المالية التي سبق ذكرها فالشركات التي تنخفض بها نسبة السيولة من المتوقع أن تواجه مشاكل مالية ومن ثم يزداد لديها الدوافع لإدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى، فالتدفق النقدي التشغيلي يمكن النظر إليه كأحد مكونات صافي دخل الشركة، ومن ثم فالدخل المرتفع أو التدفقات النقدية التشغيلية المرتفعة تعني تحمل الشركة بضرائب مرتفعة وبالتالي يزيد لديها الدوافع لتدنية حجم الفجوة بين الدخل الدفترى والضريبي حتى لا تتحمل بمزيد من التكاليف الضريبية، وهكذا نتوقع وجود علاقة بين السيولة وحجم الفروق الدفترية-الضريبية ولكن اتجاه العلاقة غير محدد، ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الثاني على النحو التالي:

"تؤثر درجة السيولة على حجم الفروق الدفترية-الضريبية"

٣/١٠ الفرض الثالث

ويرتبط هذا الفرض بنسبة المديونية، فأحد الدوافع المالية التي تدفع الشركات لإدارة أرباحها هو الوفاء الشروط المديونية. ومن ثم فالشركات التي ترتفع بها نسبة المديونية تعمل على زيادة ربحها الدفترى مما يؤدي لزيادة حجم الفجوة بين الدخل الدفترى والدخل الضريبي، ومن ثم يتوقع وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية والفروق الدفترية-الضريبية. ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الرابع على النحو التالي:

"توجد علاقة إيجابية بين نسبة المديونية وحجم الفروق الدفترية الضريبية"

٤/١٠ الفرض الرابع

يرتبط هذا الفرض بربحية الشركة، حيث يفترض أن مستوي الربحية سوف يؤثر إيجابا على الفرق بين الدخل الدفترى والدخل الضريبي حيث تعمل الشركات الأكثر ربحية على اتباع سياسات من شأنها الحفاظ على مستوي ربحيتها وفي نفس الوقت تخفيض دخلها الضريبي لتدنيه حجم الضرائب المسددة وذلك

استجابة للدوافع المالية السابق ذكرها، ومن ثم فالالتجاه المتوقع للعلاقة هو اتجاه إيجابي. مما تقدم يمكن اشتقاق الفرض الرابع في صورته البديلة على النحو التالي:

"توجد علاقة إيجابية بين مستوى ربحية الشركة وحجم الفروق الدفترية -الضريبية"

١١- الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، لتحديد العلاقة بين الخصائص المالية للشركات المصرية وحجم الاختلاف بين الدخل الدفترية والدخل الضريبي لتلك الشركات. ولتحقيق هدف الدراسة الميدانية سوف يتم استعراض كل من مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة وأسلوب جمع وتحليل البيانات وأخيرا نتائج الدراسة الميدانية، وذلك على النحو التالي:

١-١١ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث تم اختيار عينة حكومية من تلك الشركات من أجل تحليل قوائمها المالية، حيث شملت العينة ٢٠ شركة (ملحق رقم ١) تم تحليل قوائمها المالية عن الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤. (١)

وقد تكونت العينة النهائية من ٦٤ قائمة مالية تم الحصول عليها من عشرين شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ويمكن استعراض عينة الدراسة في الجدول التالي:

(١) روعي في اختيار العينة استبعاد بعض الوحدات الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك والشركات العاملة في مجال الاستثمارات المالية واستبعاد الشركات التي حققت خسائر دفترية قبل الضريبة لأنه من الصعب بالنسبة لهم حساب الدخل الضريبي من المعلومات المتاحة.

جدول (١)

حجم عينة الدراسة عبر السنوات المختلفة

السنة	عدد الشركات (القوائم المالية)	النسبة من العينة
٢٠٠٩	٨	١٢,٥ %
٢٠١٠	١٠	١٥,٥ %
٢٠١١	١٠	١٥,٥ %
٢٠١٢	١٤	٢٢ %
٢٠١٣	١٤	٢٢ %
٢٠١٤	٨	١٢,٥ %
الإجمالي	٦٤	١٠٠ %

١١-٢ متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات المستقلة، أو العوامل المحددة لحجم الفروق الدفترية -الضريبية، الذي يعتبر بمثابة المتغير التابع في الدراسة. وفيما يلي استعراض لتلك المتغيرات وكيفية قياسها.

١- المتغيرات المستقلة:

تتمثل تلك المتغيرات في كل من حجم الشركة، مستوى ربحيتها، ودرجة السيولة، ونسبة المديونية وتم قياس كل متغير على النحو التالي:

أ- حجم الشركة

قامت دراسة (Sodan,2012) بقياس حجم الشركة اعتمادا على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ومن ثم سوف يتم قياس حجم الشركة اعتمادا على الطبيعي لإجمالي الأصول.

ب- الربحية:

يمكن قياس الربحية اعتمادا على عدة مؤشرات منها نسبة العائد إلى صافي الأصول ROE أو نسبة العائد إلى إجمالي الأصول (ROE (Long et al., 2013)، وبالتالي تم قياس الربحية اعتمادا على معدل العائد على إجمالي الأصول، حيث تتحدد الربحية بنسبة الربح الدفترية قبل الضريبي إلى إجمالي الأصول.

ج- السيولة

قامت دراسة (Sodan,2012) بقياس السيولة اعتمادا على نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات المتداولة، وبالتالي تم قياس السيولة بحساب نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة.

د- نسبة المديونية:

قامت عدة دراسات (Long et al., 2013; Sodan,2012) بقياس مديونية الوحدات الاقتصادية ومؤشرات الرفع اعتمادا على النسبة بين إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات، ومن ثم تم قياس نسبة المديونية بنسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات.

٢- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في الدراسة في حجم الفروق الدفترية -الضريبية. وفقا للدراسات السابقة (Filho et al., 2013; Sodan, 2012; Hanlon et al 2012) يتم قياس هذا المتغير بالفرق بين الدخل الدفترية والدخل الضريبي.

حيث يتم قياس المتغير التابع كما يلي:

الدخل الدفترية قبل الضريبة -الدخل الضريبي /إجمالي الأصول

ويتم تحديد الدخل الضريبي اعتمادا على مصروف الضريبة الظاهر بقائمة الدخل، وسعر الضريبة السائد وقت إعداد القوائم المالية. وحيث أن عينة الدراسة تمت في الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ فسعر الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتباريين بلغ ٢٠ % بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ولكن بناء على المرسوم الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥١ في ٢٨ يونيو ٢٠١١ فقد تقرر تعديل المادة (٤٩) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ليصبح وعاء الضريبة خاضعا للضريبة وفقا لشريحتين هما ٢٠ % على الأرباح حتى ١٠ مليون جنية، ٢٥% على الأرباح أكثر من ١٠ مليون جنية.

ومن ثم لتحديد الدخل الضريبي خلال سنتي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ كما يلي:

$$\text{الدخل الضريبي} = \text{مصروف ضريبة الدخل} / ٢٠\%$$

أما منذ سنة ٢٠١١ يمكن تحديد الدخل الضريبي كما يلي:

إذا كان مصروف الضريبة لم يتجاوز ٢٠٠٠,٠٠٠ جنية فالدخل الضريبي يقع في الشريحة الأولى

وهو يعادل:

$$\text{الدخل الضريبي} = \text{مصروف ضريبة الدخل} / ٢٠\%$$

أما إذا كان مصروف الضريبة تجاوز ٢ مليون جنية فالدخل الضريبي تجاوز ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية

ويمكن حساب الدخل الضريبي على النحو التالي:

$$\text{الدخل الضريبي} = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ + (\text{مصروف الضريبة} - ٢ \text{ مليون جنية}) / ٢٥\%$$

١١-٣ الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تجميع البيانات اعتماداً على القوائم المالية، وتم تحليلها إحصائياً بهدف اختبار فروض البحث، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Minitab الإصدار رقم (١٧). حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتدعيمه بنموذج انحدار خطي وذلك لاختبار فروض الدراسة. ويعتمد رفض أو قبول فرض العدم على مستوى المعنوية المشاهد (P-value) فيتم قبول أو رفض فرض العدم بناءً على مستوى المعنوية المشاهد حيث نفترض أن مستوى المعنوية المقبول يساوي ٠,٠٥ والذي يشير إلى الحد الأقصى لقبول احتمال الوقوع في خطأ من النوع الأول أي رفض فرض العدم وهو صحيح، هو (مينكا وكورزيجا، ٢٠٠٦).

١١-٤ نتائج التحليل الإحصائي

تظهر نتائج التحليل الإحصائي في الملحق رقم (٢)، وقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير المستقل	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
حجم الشركة	-٠,٩٨٤	٠,٠٠٠
السيولة	٠,٧٦١	٠,٠٠٠
نسبة المديونية	٠,٨٩٧	٠,٠٠٠
الربحية	٠,٩٠٣	٠,٠٠٠

ثم تم القيام بعمل نموذج انحدار خطي جاءت نتائجه على النحو التالي:

$$\text{BID} = 0.1084 - 0.0057 \text{ assets} + 0.0235 \text{ Liquidity} + 0.0248 \text{ Debt} + 0.3223 \text{ profitability}$$

وجاءت مستويات المعنوية لمعاملات النموذج على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

معاملات نموذج الانحدار

المعامل	قيمة المعامل	مستوي المعنوية
حجم الشركة	-٠,٠٠٥٧	٠,٠٤٠
السيولة	٠,٠٢٣٥	٠,٠٠٥
نسبة المديونية	٠,٢٤٨	٠,٠٠٠
الربحية	٠,٣٢٢٣	٠,٠٠٠

وبلغت قيمة R^2 ٩٢,٧% مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٩٢,٧% ويشير لمدي تأثير

المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وبناء على ما سبق يمكن عرض نتائج الاختبار الإحصائي المتعلق بفروض الدراسة على النحو

التالي:

١/٤/١١ الفرض الأول:

استهداف هذا الفرض بحث ما إذا كان حجم الشركة يؤثر على حجم الفروق الدفترية -الضريبية

أم لا. ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون لاختبار تلك العلاقة، ووجدت الدراسة قيمة معامل

الارتباط (-٠,٨٩٤) بمستوي معنوية ٠,٠٠٠، مما يعني وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم الشركة

وحجم الفروق الدفترية -الضريبية. كما تم حساب معامل حجم الشركة باعتبار متغير مستقل ضمن نموذج

الانحدار، ووجدت الدراسة قيمة المعامل تعادل (-٠,٠٥٧) بمستوي معنوية ٠,٠٤ وهي أقل من ٥% مما يؤكد العلاقة العكسية المعنوية بين حجم الشركة وحجم الفروق الدفترية -الضريبية وهو يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Sodan, 2012). حيث تتمشي تلك النتيجة مع فرض التكلفة السياسية الذي يتنبأ بأن الشركات صغيرة الحجم من الأكثر احتمالاً أن تستخدم سياسات محاسبية تؤدي لزيادة ربحها الدفترية المحاسبي مقارنة بالشركات الكبيرة مما يؤدي لزيادة حجم الفروق الدفترية -الضريبية.

وبناء على ما سبق يتم رفض فرض الدعم وقبول الفرض في صورته البديلة وذلك على النحو التالي

"توجد علاقة سلبية بين حجم الشركة وحجم الفروق الدفترية -الضريبية"

٢/٤/١١ الفرض الثاني:

استهدف بحث العلاقة بين السيولة وحجم الفروق الدفترية الضريبية. وبالنظر لنتائج الاختبار الإحصائي نجد أن معامل الارتباط (٠,٧٦١) بمستوي معنوية ٠,٠٠٠، ومعامل السيولة في نموذج الانحدار بلغ (٠,٠٢٣٥) بمستوي معنوية (٠,٠٠٥). مما يؤكد وجود علاقة طردية معنوية بين درجة السيولة وحجم الفروق الدفترية الضريبية وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Sodan, 2012) مما يعني أن زيادة درجة السيولة تعني ضمناً زيادة الربح الدفترية باعتبار التدفقات النقدية التشغيلية أحد مكونات صافي ربح الشركة مما يعني زيادة حجم الفروق الدفترية - المحاسبية وذلك نتيجة محاولة الشركات إدارة أرباحها والحفاظ على مستوى ربحها الدفترية مما يعني ارتفاع درجة السيولة وبالتالي وجدنا التأثير الإيجابي لدرجة السيولة على حجم الفروق الدفترية -الضريبية. وهذا يعني ضمناً أن تأثير الدوافع المالية للإفصاح المحاسبي يكون أكبر مقارنة بتأثير التكاليف الضريبية أو الدوافع الضريبية.

وبناء على ما سبق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض في صورته البديلة حيث تؤثر نسبة السيولة

إيجاباً على حجم الفرق الدفترية -الضريبية وبالتالي يمكن القول بأن:

"تؤثر درجة السيولة إيجاباً على حجم الفرق الدفترية -الضريبية."

١١/٤/٣ الفرض الثالث

استهدف هذا الفرض بحث العلاقة بين نسبة المديونية وحجم الفروق على حجم الفرق الدفترية - الضريبية، وجاءت نتائج الاختبار الإحصائي موضحة أن معامل الارتباط يعادل ٠,٨٩٧ بمستوي معنوية ٠,٠٠٠ مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية قوية بين نسبة المديونية وتعثر الشركات ماليا وحجم الفروق الدفترية - الضريبية، وتأكدت هذه العلاقة من خلال نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة معامل نسبة المديونية ٠,٢٤٨ بمستوي المعنوية ٠,٠٠٠ وهو يتفق مع الدراسات التي ربطت بين حجم الفروق الدفترية الضريبية وشروط المديونية كأحد دوافع الإفصاح المالي حيث تعمل الشركات على زيادة ربحها المحاسبي تجنباً لانتهاك شروط المديونية (e.g. Mills and Newberry, 2001; Grab tree and Maher, 2009) كما تتفق تلك النتيجة مع كون ارتفاع حجم تلك الفروق يعد مؤشراً على الإفلاس المالي للشركات وهو نفس ما توصلت إليه دراسة (Jones and Noga, 2006).

وبناء على ما سبق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض في صورته البديلة وذلك على النحو التالي:

"توجد علاقة إيجابية بين نسبة المديونية وحجم الفروق الدفترية - الضريبية"

١١/٤/٤ الفرض الرابع

استهدف هذا الفرض بحث العلاقة بين مستوى ربحية الشركة وحجم الفروق الدفترية - الضريبية. وأضحت نتائج التحليل الإحصائي أن معامل الارتباط (٠,٩٠٣) بمستوي المعنوية (٠,٠٠٠) كما أن قيمة معامل الربحية بنموذج الانحدار ٠,٣٢٢٣ بمستوي معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين مستوى الربحية وحجم الفروق الدفترية الضريبية وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة (Frank . and Rego, 2006; Long .et al., 2013) حيث تعمل الشركات الأكثر ربحية على الحفاظ على مستوى أرباحها المرتفع نظراً للدوافع المالية وتحقيقاً لتنبؤات المحللين الماليين وتجنب تحقيق خسائر أو انخفاض أرباحها، وفي نفس الوقت تعمل على تدنية الضرائب المدفوعة ومن ثم يزيد حجم الفروق الدفترية - الضريبية

مما يعني كنتيجة لحرية الاختيار التي تتيحها السياسات والمبادئ المحاسبية على عكس الدخل الضريبي الذي يتم تحديده بقواعد صارمة مما يؤدي لتضخم الدخل المحاسبي مقارنة بنظيره الضريبي فترتفع حجم الفروق بارتفاع مستوي ربحية الشركة.

وبناء على ما سبق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض في صورته البديلة وذلك على النحو التالي:

"توجد علاقة إيجابية بين مستوي ربحية الشركة وحجم الفروق الدفترية - الضريبية"

١٢ - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يمكن استعراض أهم النتائج التي توصل لها البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة على

النحو التالي.

١/١٢ نتائج البحث:

يمكن بلورة نتائج البحث بشقيه النظري والعملي على النحو التالي:

- ينشأ الاختلاف بين الدخل المحاسبي الدفترية والدخل الضريبي من ثلاثة مصادر تتمثل في تطبيق قواعد مختلفة فالقواعد المحاسبية قد تختلف عن القواعد الضريبية عند قياس الدخل، والتخطيط الضريبي حيث يسمح للشركات بتخفيض دخلها الضريبي، وأخيرا إدارة الأرباح الناتجة من حرية الاختيار بين السياسات أو الطرق المحاسبية التي تسمح بها معايير المحاسبة المالية على عكس القانون الضريبي الذي يحد من حرية الاختيار.

- تعتبر الدوافع المالية أو التكاليف المالية أحد أهم الأسباب الأساسية لنشأة الفروق الدفترية - الضريبية حيث تدفع الشركات لزيادة ربحها الدفترية المفصح عنه في القوائم المالية مما يؤدي لنشأة الفروق الدفترية - الضريبية. وأهم التكاليف المالية تتمثل في شكل الملكية وشروط المديونية وخطط حوافز الإدارة وغط اتجاه الأرباح الدفترية المفصح عنها وكذلك هيكل ودرجة تركيز الملكية.

- هناك تكاليف ضريبية ناتجة عن ارتفاع حجم الفروق الدفترية - الضريبية فلا تستطيع أي شركة تعظيم أرباحها المحاسبية بشكل منفصل عن ربحها الضريبي، وبالتالي إذا حاولت تعظيم ربحها المحاسبي دون زيادة ربحها الضريبي أي زيادة حجم الفروق الدفترية الضريبية فقد تتحمل تكاليف ضريبية متمثلة في زيادة التعديلات التي تقوم بها الإدارة الضريبية عند مراجعة ربحها الدفترية ومن ثم زيادة الغرامات والجزاءات وزيادة احتمال المراجعة الضريبية للإقرار الضريبي في السنوات المقبلة مما يعني أن الشركة لا تستطيع تعظيم دخلها الدفترية (تحقيق منافاه الإفصاح المالي) وتحقيق وفر ضريبي في نفس الوقت دون تحمل تكلفة ضريبية.
- هناك عدة متضمنات ودلالات محاسبية للفروق الدفترية - الضريبية فقد تكون مؤشرا على إدارة الأرباح وعدم استمرارية الأرباح في المستقبل. كما قد تكون دليلا على تعقد أعمال الشركة وزيادة احتمال الإفلاس المالي للشركات. وقد تكون مؤشرا على انخفاض جودة الأرباح. كما قد ترتبط تلك الفروق بزيادة خطر المراجعة وبصفة خاصة فتأثير الفروق الدفترية - الضريبية الموجبة الضخمة يكون كبيرا على زيادة خطر المراجعة مقارنة بتأثير الفروق الدفترية - الضريبية، ومن ثم قد تعد تلك الفروق محددات لأتعباب عملية المراجعة.
- استنادا للإطار النظري للبحث والدراسات السابقة، ثم اشتقاق أربعة فروض. يتناول كل منهم العلاقة بين الخصائص المالية للشركات وحجم الفروق الدفترية - الضريبية. حيث تم اختبار مدي وجود علاقة ارتباط بين حجم الشركة ودرجة السيولة ونسبة المديونية ومستوي الربحية وحجم الفروق الدفترية - الضريبية. كما تم اشتقاق نموذج انحدار لتوضيح العلاقة بين المتغيرات.
- أيدت نتائج الاختبار الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين مستوى الربحية ونسبة المديونية ودرجة السيولة وحجم الفروق الدفترية - الضريبية بينما وجدت علاقة ارتباط سلبية معنوية بين حجم الشركة وحجم الفروق الدفترية الضريبية.

- ارتباط نسبة المديونية، وكذلك درجة السيولة ومستوى الربحية بحجم الفروق الدفترية - الضريبية يعد مؤشرا على استخدام إدارة الشركات لممارسات إدارة وتمهيد الأرباح للحفاظ على مستوى أرباحها وتجنب تحقيق خسائر وعدم الإخلال بشروط المديونية. ومن ثم فالدخل الضريبي يعد أكثر مصداقية في الحكم على الأداء المالي للشركة مقارنة بالدخل الدفترية المحاسبي نظر لصرامة القانون الضريبي عند تحديد الدخل الضريبي مقارنة بالحرية واستخدام الحكم الشخصي التي تتيحها الطرق المحاسبية عند تحديد الدخل الدفترية.

٢/١٢ توصيات البحث:

استنادا إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التالية:

١/٢/١٢ على مستوى المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمحتملين: ضرورة الاهتمام بالمحتوي المعلوماتي لحجم الفروق الدفترية - الضريبية فارتفاع حجم تلك الفروق قد يعد مؤشرا على قيام الشركة باستخدام أساليب إدارة الأرباح للحفاظ على مستوى أرباحها الدفترية الحالية وتجنب انتهاك شروط المديونية مما يؤدي لارتفاع حجم أرباحها الدفترية بصورة مبالغ فيها مقارنة بربحها الضريبي مما ينعكس على ارتفاع حجم الفروق الدفترية - الضريبية ومن ثم سوف ينعكس على أداء الشركة المستقبلي. ومن ثم يجب على المحللين الماليين تحليل هذه الفروق جيدا لمعرفة السبب وراء نشأتها هل هو العامل المؤسسي بسبب اختلاف بعض قواعد القانون الضريبي عن القواعد المحاسبية أم السبب هو عوامل أخرى مثل إدارة الأرباح وتعد نسبة المديونية درجة السيولة ومستوى أرباح الشركة في السنوات السابقة مؤشرا على تلك العوامل الأخرى المحددة لحجم الفروق.

٢/٢/١٢ بالنسبة للإدارة الضريبية:

أ- يعد حجم الفروق الدفترية -الضريبية بمثابة علم أحمر لدخول الشركة في عينة المراجعة والفحص الضريبي وبصفة خاصة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية والتي تتعرض لضغوط سوق المال ويتوافر لديها دوافع مالية للإفصاح المحاسبي مثل الحفاظ على مستوي ربحيتها أو عدم الإخلال بشروط المديونية حيث تعمل على زيادة دخلها المحاسبي مع محاولة تدنية دخلها الضريبي وبالتالي يجب على الإدارة الضريبية الانتباه لحجم الفروق الدفترية -الضريبية ومعرفة سبب نشأتها.

ب- بالنسبة للشركات غير المقيدة بالبورصة، فالوضع يعتبر أكثر تعقيدا للإدارة الضريبية فأغلب تلك الشركات تكون شركات عائلية مغلقة لا تواجه ضغوط سوق رأس المال، ومن ثم لا تهتم بزيادة ربحها المحاسبي مقارنة بربحها الضريبي ومن ثم قد يقل حجم الفروق الدفترية -الضريبية لتلك الشركات. ولكن على الإدارة الضريبية عدم إغفال تلك الشركات بالرغم من انخفاض حجم الفروق لأنها لا تواجه ضغوط سوق رأس المال أو دوافع مالية مما يجعل من مصلحة تلك الشركات تدنية كلا من الدخل الدفترى والدخل الضريبي ومن ثم يجب الانتباه لمثل تلك الشركات التي قد تنخفض بها حجم الفروق الدفترية -الضريبية إلا أنه يجب أن تدخل في عينة الفحص والمراجعة الضريبية.

٣/٢/١٢ على المستوي الأكاديمي:

ضرورة إجراء مزيدا من البحوث التي تربط الفروق الدفترية -الضريبية بجودة الأرباح المحاسبية وممارسات إدارة الأرباح. ومدى وجود علاقة بين حجم الفروق الدفترية -الضريبية واستمرارية أرباح الشركات وأسعار أسهمها، وكذلك مدى وجود ارتباط بين حجم تلك الفروق ومخاطر عملية المراجعة وذلك في بيئة الممارسة العملية المصرية لتقييم المحتوى المعلومات لحجم الفروق الدفترية -الضريبية.

٣/١٢ مجالات البحث المقترحة:

- تعتبر دراسة وتحليل حجم الفروق بين الدخل الدفترى المحاسبي والدخل الضريبي مجالاً خصباً للباحثين، حيث توجد ندرة في البحوث المحاسبية في المجال، لذلك يقترح الباحث مجالات البحث التالية:
- دراسة واختبار العلاقة بين حجم الفروق الدفترية -الضريبية واستمرارية وجودة الأرباح المحاسبية المفصح عنها.
 - دراسة واختبار العلاقة بين حجم الفروق الدفترية -الضريبية والتنبؤ بتعسر الوحدات الاقتصادية وإفلاسها المالي.
 - دراسة مدى وجود علاقة بين أسعار الأسهم السوقية وحجم الفروق الدفترية -الضريبية.
 - استكشاف العلاقة بين مخاطر عملية المراجعة للقوائم المالية للوحدات الاقتصادية وحجم الفروق الدفترية -الضريبية. ودراسة العلاقة بين حجم تلك الفروق وأتعب مراقب الحسابات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- بدوي، محمد عباس، ١٩٩٣، أثر استخدام مسموحات الإهلاك كحافز ضريبي على الأهداف الوظيفية للمحاسبة، المجلة المصرية للدراسات التجارية. كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، ص ٢٥١-٣٠٥.

- _____، ٢٠١٣، المحاسبة الضريبية، المكتب الجامعي الحديث

- مينكا إدوار، وكورزيجا، زوريان، ٢٠٠٦، الإحصاء في الإدارة مع التطبيق على الحاسب الآلي، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Bell, T.,W. Landsman and D. Shackelford.2001. Auditors' Perceived business Risk and audit fees: Analysis and evidence. Journal of Accounting Research 39 (June): 35 - 43.
- Blaylock, B; T. Shevlin and R. Wilson. 2010. Tax Avoidance، Large Positive Book-tax Differences, and Earnings Persistence. Available at: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstractid=1524298>

- Cloyd, J.Pratt and T. Stock. 1996. The use of financial accounting Choice to Support aggressive Tax Positions: Public and Private firms. Journal of accounting Research 24 (spring): 23 - 43.
- Comprix, J., R. Graham and Amoore. 2011. Empirical evidence on the impact of book-tax difference on divergence of opinion among investors. The Journal of the American Taxation Association 33 (1): 51 - 78.
- Crabtree, A. and J. Maher. 2009. The Influence of Difference in Taxable Income and Book Income on the Bond Credit Market. The Journal of the American Taxation Association 31 (1): 75 - 99.
- Cuzdriorean, D. and D. Matis. 2012. The Relationship Between Accounting and Taxation Insight the European Union: The Influence, of the international Accounting Regulation. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomic 14 (1): 28 - 43.
- Desai. M. 2003. The divergence between book and tax income. In tax Policy and the Economy, edited by Poterba, J. Cambridge, MA, MIT press.
- Dhaliwal, S.; R. Huber; H.Lee and M.Pincus. 2009. Book-Tax Differences, Uncertainty about Fundamentals and information

quality, and Cost of Capital, available at:
<http://wAVW.olin.wustl.edu/docs/faculty/pincus.pdf>

- Drake, K. 2013. Does firm life cycle Explain the Relation between Book-Tax Differences and Earnings Persistence? American Taxation Association Midyear Meeting: Research forum. Available at: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract id=2217145>
- Filho, R. ; A. Martinez and E. Anumciacao. 2013. Analysis of The Relationship Between the Components of Book-tax Differences and annual variations In earnings and tax expenses of firms Listed on The BMF&BOVESPA. *Advances in Scientific and Applied Accounting*. Sao Paulo 6(3): 396-417.
- Frank, M. and S. Rego. 2006. Do manager use the Valuation Allowance Account to manage earnings around certain earnings targets? *The Journal of the American Taxation Association* 28(1): 43 - 65.
- ———, L. Lynch, and S. Rego. 2009. Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting. *The Accounting Review* 84(2): 467-496.
- Guenther, D. 2011. what do we learn from large Book- Tax Difference? Available at:

http://gsm.ucdavis.edu/sites/main/files/file-attachments/guenther_btds_03_28_11.pdf

- Hanlon, M. 2005. The Persistence and Pricing of earnings, accruals and Cash flows when firms have large book-tax differences. *The Accounting Review* 80(1): 137 - 166.
- _____ and G. Krishnan. 2006. Do Auditors use the information Reflected in Book-tax differences? working paper. Available at: <https://business.illinois.edu/accountancy/wp-content/uploads/sites/12/2014/11/Audit-2006-Hanlon-Krishnan.pdf>
- _____, _____, and F. Mills. 2012. Audit Fees and Book-Tax Differences. *The Journal of the American Taxation Association* 34(1): 55 - 86.
- Heltzer, W. and S. Shelton. 2011. Book-tax Differences and Audit Risk: Evidence from the United States. Working paper, DePaul University.
- Heninger, W.G. 2001. The association between auditor litigation and abnormal accruals. *The Accounting Review* 76 (1): 111- 126.
- Huang, D. and C. Wang. 2013. Book-tax differences and earnings quality for the banking industry: evidence from Taiwan. *Pacific Accounting Review* 25(2): 146 - 164.

- Ines, B. and O.Ali. 2011. Market Perception of The information Content in Book-Tax Differences: Empirical Evidence In Tunisia. *Journal of Business Studies Quarterly* 3(1): 112 - 1235.
- Jackson, M.2015. Book-Tax differences and future earnings changes available at
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1410790
- Jones A., and T. Noga. 2006. information for investors: Book-Tax differences as an indicator for financial distress, working paper. Available at: WWW.researchgate.net
- Joos, P., Pratt, J. and Yong, S., D. 2000. Book-Tax differences and the Value Relevance of Earnings. Working paper. Massachusetts Institute of Technology. Indiana University.
- Kalassen, K. 1997. The impact of inside ownership Concentration on the tradeoff between financial and tax Reporting. *The Accounting Review* 72 (July): 455 - 474.
- Kasipillai, J. and S. Mahenthiran. 2013. Deferred taxes, earnings management, and Corporate governance: Malaysian evidence. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 9:1 - 18.
- Lev, B.; D. Nissim. 2004. Taxable income, future earnings and equity values. *The accounting Review* 79:1039 - 1074.

- Linda, H., S. Dhaliwal and M. Trombley. 2012. Consistency of Book-tax Differences and the information Content of Earnings. *The Journal of American taxation Association* 34(2): 93 - 116.
- Long Y., K. ye and M. Lv.2013. Non-institutional Determinants of Book-tax Differences: Evidence from China. *Journal of Accounting and Finance* 13(3): 146 - 155.
- Manry, D., T.J. Mock and J.L. Tuner. 2007. The association of pre-audit engagement risk with discretionary accrual. *Journal of accounting, Auditing and Finance* 22(4): 623-64
- Mills, L. 1998. Book-Tax differences and Internal Revenue service adjustments. *Journal of Accounting Research* 36(2): 343-356.
- _____ and J. Newberry. 2001. The influence of tax and Nontax Costs on Book-tax Reporting Differences, Public and Private firms. *The Journal of the American Taxation Association* 23(1): 1 -19.
- Noga, T. and A. schnader. 2013. Book-tax Differences as an Indicator of financial Distress. *Accounting Horizons*. 27(3): 469-483.
- Phillips, J., M. Pincus, and S. Rego. 2003. Earning management: New evidence based on the deferred tax expense. *The Accounting Review* 178(2): 491 - 522.

- ———.M. Pincus and H. wan. 2004. Decomposing Changes in deferred tax assets and Liabilities to Isolate earnings management activities. *The Journal of The American Taxation Association* 26 (Supplement): 43 - 66.
- Pratt, J., 2005. *Financial Accounting in an economic Context*. Six Edition, John Wiley & Sons, Hoboken, NJ, USA.
- Revsine, L., D.W., Collins and W. B. Johnson. 2005. *Financial Reporting and analysis*. Upper saddle River, NJ: Prentice Hall, Inc.
- Seetharaman, A., F.A. Gul and S. G. Lynn. 2002. Litigation risk and audit fees: Evidence from UK firms, Cross-listed on us markets. *Journal of Accounting and Economics* 33(1): 91 - 115.
- Sodan, S. 2012. *Book-tax Differences and Companies' Financial Characteristics: The case of Croatia*. *The business Review, Cambridge* 19(2): 265 - 271.
- Stein, J. 1989. Efficient Capital markets, inefficient firms: A model of myopic corporate behavior. *The quarterly Journal of Economics* 104: 655 - 669.
- Tang T. and M. Firth. 2008. Market perception of the information in Book-Tax Differences, an empirical study in China's Capital markets.

Working paper. CAAA annual Conference. Canadian Academic Accounting Association Winnipeg. Manitoba. Canada.

- ———, 2011, can book-Tax differences Capture earnings management and Tax management? Empirical Evidence from China. The international Journal of Accounting 46(2): 175 - 204.
- ———, 2012, Earnings Persistence and Stock Market Reactions to the Different Information in Book-Tax Differences: Evidence from China. The International Journal of Accounting 47(3): 369 - 397.
- Watts, R. and J. Zimmerman. 1986. Positive Accounting: A Ten year perspective. The accounting Review 65(1): 131 -156
- Weber, D. 2009. do analysts and Investors fully appreciate of book-tax differences for future earnings? .Contemporary Accounting Research 26: 1175 - 1206.
- Wilson, R. 2009. An examination of Corporate tax shelter participants. The Accounting Review 84(3): 969 - 999.
- Zeng, T. 2002. Tax and financial Reporting Decisions in a game Theoretical Model. Canadian Journal of administrative sciences 19(2): 155 - 172.

ملاحق البحث

ملاحق رقم (١)

شركات العينة

- ١- شركة السويدي الكتريك
- ٢- شركة النساجون الشرقيون
- ٣- الشركة العربية لخليج الأقطان
- ٤- الشركة لشرقية للدخان (ايسترن كومباني)
- ٥- شركة النصر للملابس والمنسوجات (كابو)
- ٦- شركة أسمنت بورتلاندر طرة
- ٧- شركة سيدي كرير للبتروكيماويات
- ٨- الشركة المصرية لخدمات المحمول موبينيل
- ٩- الشركة المصرية للاتصالات
- ١٠- شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة
- ١١- شركة إسكندرية للزيوت المعدنية
- ١٢- شركة أبوقير للأسمدة
- ١٣- الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية
- ١٤- شركة عز الدخيلة للصلب
- ١٥- شركة حديد عز
- ١٦- شركة جنوب الوادي للإسمنت
- ١٧- شركة أسمنت سيناء
- ١٨- شركة السويس للإسمنت
- ١٩- شركة عامر جروب
- ٢٠- شركة الكابلات الكهربائية المصرية

ملحق رقم (٢)

نتائج التحليل الإحصائي

Descriptive Statistics: BTD, log assets, liquidity, DB, Profitability

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	St Dev	Minimum	q1	Median	Q3	Maximum
BTB	64	0	0.0962	0.0126	0.1007	0.0005	- 0.0296	0.0598	0.1105	0.3996
log assets	64	0	21.019	0.402	3.214	15.040	18.897	21.665	23.397	27.588
liquidity	64	0	0.5629	0.0816	0.6525	-0.2333	0.1535	0.3964	0.7132	2.9762
DB	64	0	2.206	0.172	1.376	0.035	1.343	1.872	3.035	5.645
Profitability	64	0	0.1231	0.0149	0.1190	-0.0136	0.0456	0.0756	0.1689	0.4190

Correlation : BTB, log assets, liquidity. DB, Profitability

	BTB	log assets	liquidity
DB			
log assets	-0.894		
	0.000		
liquidity	0.761	-0.660	
	0.000	0.000	
DB	0.897	-0.899	0.628
	0.000	0.000	0.000
Profitability	0.903	-0.804	0.723
	0.783		
	0.000	0.000	0.000
	0.000		

Cell Contents: Pearson correlation P-Value

Regression Analysis: BTD versus log assets, liquidity, DB, Profitability

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	4	0.591823	0.147956	187.34	0.000
log assets	1	0.003465	0.003465	4.39	0.040
liquidity	1	0.006846	0.006846	8.67	0.005
DB	1	0.013375	0.013375	16.94	0.000
Profitability	1	0.025537	0.025537	32.33	0.000
Error	59	0.046597	0.000790		
Total	63	0.638420			

Model summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.0281029	92.70%	92.21%	87.86%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1084	0.0696	1.56	0.125	
log assets	-0.00570	0.00272	-2.09	0.040	6.11
liquidity	0.02355	0.00800	2.94	0.005	2.17
DB	0.02481	0.00603	4.12	0.000	5.49
Profitability	0.3223	0.0567	5.69	0.000	3.63

Regression Equation

$$\text{BTD} = 0.1084 - 0.00570 \log \text{ assets} + 0.02355 \text{ liquidity} + 0.02481 \text{ DB} + 0.3223 \text{ Profitability}$$

Fits and. Diagnostics for Unusual Observations

Obs	BTD	Pit	Res id	Std Resid		
16	0.1041	0.1790	-0.0749	-3.50	R	X
23	0.2749	0.1896	0.0853	3.23	R	
24	0.2946	0.2347	0.0599	2.20	R	
25	0.2302	0.2581	-0.0279	-1.20		X
27	0.0022	0.0745	-0.0723	-3.36	R	X
36	0.3996	0.3262	0.0734	2.86	R	
52	0.1460	0.1804	-0.0344	-1.47		X

R Large residual

X Unusual X